في الأقتصاد

هيثم العجم
haytham.ajam@hotmail.com

أرقام مقلقة حملها "الربيع العربي" إلى بلدان الإضطرابات

القصّار: 40 إلى 50 مليار دولار سنوياً كلفة الفرص الضائعة في العالم العربي

يرفد الاتحاد العام للغرف العربية اقتصادات البلدان العربية الاعضاء بالتوصيات الناجعة او اقتراح المشاريع عبر التعاون الدائم والحوار مع المنظومة العربية المشتركة، المتمثلة بجامعة الدول العربية، والمشاركة في الاجتماعات الدورية التي تعقد، الى مشاركته الاساسية في مؤتمرات القمة الاقتصادية العربية

يعرض الاتحاد العام للغرف العربية وجهة نظر القطاع الخاص العربي واقتراحاته وتوصياته في شأن المعوقات التي تواجه القطاع على مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك، استنادا الى دراسات يقوم بها، وبالتشاور المتواصل مع الغرف العربية الاعضاء في الاتحاد. بيد ان موجة "الربيع العربي" التي ضربت بلدانا عربية وتركت آثارها على اخرى مجاورة لها، افضت الى ارقام مقلقة على صعيد النشاطين الاقتصادي والسياحي وحركة الاستثمارات المحلية والاجنبية، بالتزامن مع تراجع تدفق الاستثمارات الخارجية الى العالم العربي وارتفاع معدلات البطالة.
يكشف الرئيس الفخري لاتحاد الغرف العربية الوزير السابق عدنان القصّار جانبا من هذه المشكلة، جوابا عن اسئلة "الامن العام" عن سبل ازالة الحواجز والعقبات من طريق الاقتصادات العربية، بغية تحقيق نموها وتنميتها.

■ هل تأخذ الحكومات العربية بتوصيات الاتحاد العام للغرف او اقتراحات المشاريع التي يقدمها على صعد التجارة والصناعة والزراعة في سبيل تطوير نموها المحلي او ناتجها القومي؟

□ نلمس تجاوبا في بعض الاحيان في هذا السياق بعد الكثير من المتابعة. على سبيل المثال، نجحنا في ازالة بعض العقبات المتصلة بالفواتير المصاحبة لشهادات المنشأ. جرى اخيرا اقرار آلية لمعالجة القيود غير الجمركية التي تواجه التجارة العربية البينية. لكننا نعاني الكثير احيانا اخرى حيال التجاوب او التقدم المحرز الذي لا يرقى الى مستوى الحاجات. كذلك الحال على صعيد استمرار الصعوبات المتصلة بالحصول على سمات الدخول في عدد من الدول العربية، وفرض القيود على حركتي الاستثمار والتجارة البينيتين، وغيرها من القيود.

■ ما هي الاساليب الفاعلة التي يمكن ان تتبعها الحكومات العربية بغية توفير فرص العمل لذوي الكفايات العالية بدلا من التوجه نحو الهجرة؟

"الاقتصاد السوري يمر حاليا في مرحلة انكماش بفعل الحوادث الاليمة والمآسي"

□ تعمل الاقتصادات العربية باقل من امكاناتها بكثير نتيجة ضعف تكاملها الذي يؤدي الى اضعاف امكانات تنويع قواعد الانتاج والقدرة على التصدير. تاليا التمكن من استيعاب الطاقات العمالية وايجاد فرص العمل الجديدة. علما ان ثمة دراسة حديثة تبين ان المنطقة العربية تصدر بنسبة ثلث طاقاتها. وباستثناء عدد قليل من الدول العربية، فان التجارة البينية لا تزال بعيدة عن كونها محركا رئيسيا للتنمية، وتعتبر الصادرات السلعية العربية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي اقل بكثير من المستوى المحقق لدى الدول الصاعدة والنامية. كذلك فان مستوى المكون التكنولوجي والقيم المضافة في السلع المصدرة ضئيل للغاية.

■ هل ثمة رؤى معينة لتفعيل الاقتصادات العربية في دول المشرق او المغرب العربي من اجل التخفيف من حدة البطالة الجامحة فيها؟

□ بالطبع، فاستراتيجيا عمل الاتحاد لسنوات 2014 ـ 2018 التي اقرت اخيرا، تركز على اطلاق عدد من المبادرات والمشروعات الجديدة التي وضعت خصيصا لتفعيل دور الاتحاد في التعامل مع ظاهرة البطالة. وهي تشمل مشروع انشاء مراكز للمعلومات عن اسواق العمل العربية لدى الغرف العربية، ومشروع انشاء مراكز لريادة الاعمال في الغرف العربية لنشر

الوزير السابق عدنان القصار.

ثقافة العمل الحر لدى الشباب، ومشروع السوق العربية المشتركة الالكترونية، الى جانب تعزيز مشروع الخارطة الاستثمارية العربية. كذلك ننظم مؤتمرات ومنتديات عربية ودولية تهدف الى بلورة الرؤى الموحدة في شأن قضايا التنمية المتخصصة، وتوسيع ادراك مجتمعات الاعمال العربية والاجنبية بفرص الاستثمار والتجارة في الدول العربية، وخصوصا اطلاق المشروعات الوطنية والعربية المشتركة للاستثمار في المجالات الحيوية، واستقطاب الاستثمارات العربية والدولية التي تساهم في تعزيز النمو وتنويع قواعد الانتاج وتوفير فرص العمل الجديدة. وبحكم طبيعة عمل الاتحاد الذي يمثل كل القطاعات الاقتصادية، فان نشاطاتنا تشمل مروحة واسعة من القطاعات الواعدة، من البنى التحتية والصناعة والزراعة والخدمات والطاقة المتجددة وقطاعات الاقتصاد المعرفي وغيرها.

■ الى اي مدى تؤثر الحوادث السياسية والامنية وعدم الاستقرار في البلدان العربية عموما على تقدمها الاقتصادي؟ وما هي العلاجات لتحقيق التقدم المنشود؟

□ لا تزال التحولات الجذرية التي تجري في عدد من الدول العربية ترخي بثقلها على الاقتصاد العربي، في ظل تباينات بين هذه الدول. ففيما نشهد اتساع مساحات التطور في دول مجلس التعاون الخليجي بدعم من استقرار ارتفاع اسعار النفط وخطط التنمية الطموحة التي يجري تنفيذها، فان

الحوادث التاريخية في العالم العربي ستأخذ وقتها الكامل قبل استقرار الاوضاع

اقتصادات دول التحول تشهد صعوبات بالغة، وخصوصا مصر وتونس وليبيا واليمن، فيما الاقتصاد السوري يمر حاليا في مرحلة انكماش بفعل عوامل الحوادث الاليمة، اضافة الى المآسي الانسانية التي يعاني منها الشعب السوري، وتداعيات النزوح على الدول المجاورة، وخصوصا لبنان الذي يكاد يصل عدد النازحين اليه نحو ثلث عدد سكانه. في حال استمرار الاوضاع على حالها، سيكون مجموع الناتج المحلي الاجمالي للدول التي تشهد الاحداث، والدول المتأثرة بها، نهاية عام 2014 اقل بنسبة 35 % مما كان سيحققه في الاحوال الطبيعية، ما يعني تكبد خسائر بمئات المليارات من الدولارات. ويشير تقرير حديث لمؤسسة الفكر العربي الى ان قيمة الفرص الضائعة في العالم العربي الناجمة عن التداعيات السلبية، تقدر ما بين 40 الى 50 مليار دولار في السنة الواحدة. ذلك ان الحوادث الجارية اثرت كثيرا على النشاط الاقتصادي والسياحي، وعلى حركة الاستثمارات المحلية والاجنبية. اذ تراجع تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة على العالم العربي بنسبة 6 % عام 2013. وادى ذلك إلى تفاقم معدلات البطالة من نحو 14 % قبل الاحداث الى زهاء 16 % حاليا. علما انها اعلى بكثير من ذلك في فئة الشباب والشابات. علينا ان ندرك ان الحوادث التاريخية التي تجري في العالم العربي ستأخذ وقتها الكامل قبل استقرار الاوضاع. وريثما يتم ذلك، من المهم مقاربة المشكلات التنموية الضاغطة بعمل عربي مشترك حقيقي يطلق المبادرات والمشروعات العربية المشتركة على قدر حجم الاحداث، استنادا الى نوع جديد من الاستراتيجيات التنموية التي ترتكز على دور قيادي للقطاع الخاص العربي، مع ما يقتضيه تفعيل هذا الدور من سياسات واجراءات تشريعية عربية مشتركة لازالة العقبات التي تواجه القطاع وتحد من قدرته على القيام بدوره.